ملحق

السنة الثالثة — العدد ٦٥

الجريدة الرسمية لإمارة الشرق العربي

عمان : السبت في ٢٥ رجب ١٣٥٠ و ٥ كانون الاول ١٩٣١

مذاكرات المجلس التشريعي

محضر الجلسة السابعة للدورة الاعتيادية الاولى للمجلس التشريعي الاردني الثاني

الجلسة السابعة

افتتحت الجلسة السابعة للدورة الاعتيادية الاولى للمجلس التشريعي الاردني الثاني في الساعة العاشرة من يوم الخميس الواقع في ٢٦–١١–٩٣١ برئاسة وزير العدلية عمر حكمت بك وبحضور اكثرية قانونية ولم يتغيب عن الجلسة الا السادة هاشم بك خير وحسين بك اليوسف ٠

وكيل الرئيس — افتتح الجلسة فليقرأ الضبط

فقرئ ٠

شكري بك — عندنا يامعالي وكيل الرئيس جواب الحكومة على سوءآل كان وجهه اليها العضو سعيد بك المفتي في موضوع لجنة التوفير وقد انتدبت لتلاوته في مجلسكم العالي ٠

وكيل الرئيس — فليقرأ ٠

شكري بك: —التقرير—« عند ماساد الشعور بازدياد وطئة الازمة الاقتصادية كان من الطبيعي ان يفكر في وسائل جديدة لمساعدة الزراع المحتاجين غير التي قامت بها الحكومة حتى ذلك الحين٠ فروئي ان يسمح للمصرف الزراعي بأن يستقرض ستة آلاف جنيه تضاف الى رأ سماله علاوة على ثلاثة آلاف وخمسمئة جنيه دفعت له بأسم المنافع كيما تقرض للزراع٠ وروءي كذلك ان توءلف لجنة لدرس ما اذا كان يوجد في ميزانية الخرج مخصصات يمكن توفيرها او وظائف زائدة في الدوائر الرسمية يستطاع الاستغناء عنها بقصد توفير مبلغ يصرف اما في مشروع يشتغل الزراع المحتاجون فيه فيستفيدون مما يوءدى لهم من الاجور او ان يعطى لهم اعانة بقصد تخفيف شئ من عوزهم ٠

هذه هي الظروف التي الجأت في الحقيقة الى تشكيل لجنة التوفير وتلك كانت الفائدة والغاية المتوخاة من وراء هذا التدبير ٠ الا انه ظهر فيما بعد من معلومات وصلت اخيراً الى المالية من دائرتي الجمارك والبرق والبريد تفيد ان واردات هاتين الدائرتين قد قصرت عما قدر لها في ميزانية السنة الحاضرة ٠ وان تقصير الواردات في دائرة الجمارك تأتّى عن الازمة الاقتصادية وفي دائرة البرق والبريد عن السبب ذاته وعن سبب آخر ذلك هو انه حين تقدير واردات هذه الدائرة كان في النية اخراج مجموعة جديدة من الطوابع تقدر اثمان ما سيباع منها بأربعة الاف جنيه فأدخل هذا الرقم ضمن واردات البريد المقدرة للسنة الحاضرة غير انه للآن لم يتيسر اخراج المجموعة المذكورة ٠

ان هذا الموقف الجديد من شأنه بطبيعة الحال ان يضطر الحكومة لمعالجته واذا فقد اصبح لامندوحة عن استخدام مايحصل من الوفر في غاية اسعاف الزراع وغاية تلافي تقصير الواردات ومع

ذلك فان القرار النهائي سيكون بعد دراسة تقرير اللجنة وتعيين مايمكن قبوله من تواصيها وما يوءمل حصوله بسبب ذلك من الوفر ٠ اما من حيث اعمال لجنة التوفير فقد أنجز معظمها ومن المتوقع ان تقدم تقريرها خلال اسبوع على الاكثر ٠

عادل بك — يظهر من بيانات مدير الخزينة ان الحكومة قد فكرت في موضوع الاقتصاد والتوفير من مخصصات السنة الحاضرة بقصد مساعدة الزراع المحتاجين اما بطريق مساعدة ومعاونة بلا مقابل واما بأيجاد مشاريع لتشغيلهم فيها ٠

فاني مع تقديري بوجود محاذير جمة من وراء التوفير في بعض الدوائر لاخراج بعض الموظفين من وظائفهم فانى اقدر ايضاً رغبة الحكومة وسعيها لتخفيف الضائقة الاقتصادية ولو عن هذا الطريق الذي فيه مافيه من الاضرار ٠

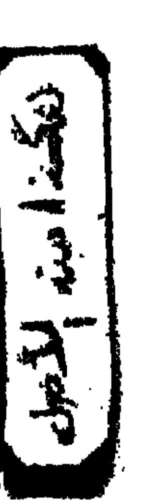
ان المجلس الذي يقدر ماتعانيه البلاد من ضائقة اقتصادية عظيمة يرغب في ان تتبصر الحكومة ولا تستعجل في ابرام امر خطير كهذا ٠ واذا كان لابد من التوفير في النفقات دون الرواتب واخراج بعض الموظفين فالمجلس يرغب ان تُصرف هذه التوفيرات كاعانة للمحتاجين ليس الاّ ٠ وحيث ان الحكومة لم تنته بعد من البحث في هذا الامر لان اللجنة الموكول اليها البحث في النقاط التي يمكن التوفير منها فاننا نرجئ البحث والتكلم في هذا الموضوع الخطير الى مابعد صدور قرار اللجنة وتواصيها بهذا الشأن ٠

عوده بك — انني ارى ان البحث في هذا الموضوع سابق لاوانه واوافق حضرة الزميل على ارجاء البحث الى مابعد تقديم اللجنة تقريرها واستحصال قرار المجلس التنفيذي عليه ٠

انما ارجو من مدير الخزينة ان يواظب على مفاوضة البنك العثماني لتسريع الموافقة على القرض المطلوب باسم البنك الزراعي حتى تحصل منه المساعدة للمزارعين ٠

اديب بك — ان ماتفضل به الزميل عوده بك من بيانه بلزوم المثابرة على سرعة انجاز القرض بواسطة الخزينة ولما كنت كشاهد بالنظر لوجودي يومياً في دائرة مدير الخزينة باللجنة المالية فاني كنت ارى واشاهد مثابرة واصرار مدير الخزينة لانهاء هذا الامر ٠

شكري بك — اظن ان جوابي الذي تلوته الان كان كافياً لعدم اطالة البحث في هذا الموضوع مادامت الحكومة لم تعط قراراً نهائياً حتى الان ٠ لذلك اقترح ان يكتفى بما سبق من الكلام وبهذه المناسبة اقول انه يوجد عندنا تقرير اللجنة الخاصة في موضوع اسعاف الزراع ولما كان هذا التقرير من المواد المستعجلة اقترح ان يقرر المجلس قراءته في الحال ٠



عادل بك – على شرط ان نرجع الى البحث في موضوع لجنة التوفير عند حضور الزميل سعيد بك المفتي السائل الذي لابد وان يكون لديه بعض معلومات وله رأي في هذا الموضوع

وكيل الرئيس – هل توافقون على قرائة تقرير اللجنة الخاصة الذي ذكره شكري بك ؟

فوافق المجلس على قرائته ·

وكيل الرئيس – فليقرأ يا شكري بك

شكري بك – اجتمعت اللجنة الخاصة التي ألفت لدرس المضابط والاقتراحات المقدمة في موضوع اسعاف الزراع بمناسبة الازمة الاقتصادية الحاضرة ولدى تلاوة المضابط والاقتراحات المذكورة وبعد الاطلاع على تقارير اللجنة الادارية في الموضوع ذاته ظهر ان هنالك مطاليب تتلخص فيما ياتى :

١ – مضبطة ناحية الوسطية :

ان مجمل ما ورد في هذه المضبطة يدور حول :

آ – اعفاء المكلفين من بقايا الاموال الاميرية لغاية السنة الماضية

ب – تأجيل ضرائب هذه السنة

ج – 〃 قروض المصرف الزراعى

د – اعطاء قروض زراعية جديدة تستوفى على اقساط لمدة خمس سنوات ·

٢ – تقرير العضو المحترم الشيخ حديثه الخريشه :

يطلب الشيخ الموما اليه في هذا التقرير :

آ – اعفاء المكلفين في عشيرة بني صخر من البقايا

ب – ان يعطى لهم قروض زراعية بالكفاله المتسلسلة

ج – ان تؤدى الشيوخ عائداتهم لقاء ما يبذلونه من المساعدة في تعداد المواشى ·

٣ – مضبطة بني حميدة :

طلب في هذه المضبطة :

آ – ان يعطى للعشيرة المذكورة ما تحتاج اليه من البذور

ب – ان يوزع عليها دراهم لاعاشة المحتاجين ·

٤ – مضبطة الشيخ شهوان الدغمي من بني حسن :

تتلخص هذه المضبطة في المطاليب الاتية :

آ – اعفاء بني حسن من بقايا الاموال الاميرية

٥ – اقتراح حضرة النائب المحترم ناجي باشا العزام :

يقترح الموما اليه :

آ – ان تعفي الحكومة جميع المكلفين في شرق الاردن من بقايا الضرائب ·

ب – ان لا يحصّل شيء من ضرائب السنة الحاضرة ·

ج – ان تجد الحكومة مبلغاً وفيراً لأقراضه للزراع على ان يسترد على اقساط لمدة خمس سنوات

٦ – اقتراح حضرة النائب المحترم رفيفان باشا المجالي :

يطلب الباشا الموما اليه :

آ – ان ترسل الحكومة شخصاً تعتمده للتحقيق عن حالة الفقراء البائسين واجراء مايلزم لاسعافهم

٧ – تقارير اللجنة الادارية :

تفيد هذه التقارير في جملتها ان اللجنة المشار اليها تلفت نظر الحكومة الى ضرورة التوسل بالتدابير اللازمة لأسعاف المحتاجين ·

لقد رأت اللجنة بعدان اطّلعت على هذه المطاليب ان تطّلع من الجانب الآخر على مدى المساعدة التي قام بها المصرف الزراعي وعلى ما بذلته الحكومة ايضاً من المساعى لتخفيف الضائقة الحاضرة على الزراع المحتاجين : فتيسر لها ان تحصل على المعلومات الآتية:

١ – المصرف الزراعي :

لقد اقرضت هذه المؤسسة منذ بداية شهر نيسان سنة ١٩٣١ الى الآن –(١٠٣٦٨) جنيهاً و ٥٠٠ مل واجّلت على المستقرضين في المنطقة عمومها مبلغاً قد يتجاوز « ١٥٠٠٠ » الف جنيه واذن فأن قيمة المساعدة التي قام بها المصرف الزراعي تُقدر بمبلغ يزيد على (٢٥٣٠٠) جنيه ·

٢ – مساعي الحكومة :

آ – خصصت الفي جنيه لفتح الطريق بين الطفيلة والشوبك ومعان بقصد ايجاد عمل للمحتاجين وقد شُرع بهذا العمل ·

ب – مازالت تتوسل لايجاد مخصصات لفتح طريق آخر بين الكرك – والطفيلة بغية ايجاد عمل آخر للمحتاجين ايضاً ·

ج – قررت اعفاء ثلثي الغرامات التى فرضت بسبب التخلف عن مكافحة الجراد واجّلت الثلث الباقي ·

د – وزعت في الكرك والطفيلة ومعان وماذبا (٣١٦) طناً ونصف طن من النخالة و (١٥٦)

طناً من التبن علفاً للحيوانات

ﻫ - قررت اعفاء بعض المكلفين في معان والطفيلة واربد وجرش والكرك من بقـايا سنة ١٩٣٠ وتبلغ جملة هذه البقايا (٤٨٠٠) جنيه و ٣٦٥ ملا

و - وعلاوة على ذلك فانها مازالت تقوم بالأجراآت الرسمية لاعفاء المكلفين من البقـايا الآتي بيانها ·

مـل	ل ف	
٧٧٥	٤٩٤٤٢	من بقايا سنين ٩٢٤ لغاية ١٩٢٨
٢٠٩	٠٧٤٧٨	من بقايا سنة ٩٢٩
٢٥٨	١٢١٨٧	من ضرائب السنة الحاضرة في معان والطفيلة وبني حميدة
٢٤٢	٦٩١٠٨	المجموع

ز - وكذلك قررت تنزيل مبلغ قدره ١٣٥ جنيهـا و٦٥٣ ملا من بدلات الضرائب المقطوعة المرتبة على عشائر الحرشة والجلامدة والاغوات في الكرك ·

فاذا أضيفت هذه المبالغ بعضها الى بعض تبلغ (٧٤٠٤٤)جنيهاً و ٢٦٠ ملاةُرّ روسيقرر اعفاؤها من الضرائب وبقاياها

ح - وفوق ما ذكر قد اتبعت الحكومة مبدأ حصر المطالبة باموال السنة الحاضرة وبقـايا الضرائب غير المؤجلة في المكلفين المقتدرين على الدفع ·

ان اللجنة بعد ان اطّلعت على هذه المساعي لايسعهـا ان تنكر المجهودات المصروفة من جانب المصرف الزراعي والحكومة معاً في سبيل تخفيف الضائقة على الزراع المحتاجين وترى في هـذه المجهودات اعمالا لابأس بها غير انها تجد من واجبها ان توصي بمعالجة هذه الازمة الشديدة بوسـائل اخرى لابد منها بالنظر لما هو معلوم من ازدياد الضنك والفقر والحاجة في البلاد ومن اجـل هذه الغاية تتقدم بالتواصي الآتية :

١ - القروض الزراعية :

ان مبلغ الستة الآف جنيه الذي مازالت الحكومة سـاعية لاستقراضه من البنك العثماني باسم المصرف الزراعي لايكفي فيما ترى اللجنة لسد الحاجة لذلك توصي الحكومه بأبلاغه الى عشرة آلاف جنيه ·

٢ - ومن الضروري جداً في نظر اللجنة ان تتخذ الحكومة ما يسعها من التدابير المستعجلة للحصول

على هذا القرض عاجلا فأن التأخير في ذلك يقلل كثيراً من الفائدة المتوخاة من ورائه ·

٣ - علمت اللجنة ان اكثر من نصف القروض التي اصدرها المصرف الزراعي كانت بالكفـالة المتسلسلة وهذا يدل على ان المصرف قد قدر الحال الراهنة حق قدرها وبذل ما بوسعـه من التسهيلات الممكنة في اصدار القروض بهذه الصورة غير انه بالنظر لكون الكثيرين من افراد الاهلين قـد لا يتيسر لهم تقديم الضمان الذي يطلبه المصرف من الاموال غير المنقولة ولان المفروض ان اكثر المحتاجين للقروض الزراعية هم من هذا النوع تري اللجنة من واجبها ان تلفت نظر مجلس ادارة المصرف الزراعي الى البلاغ الذي اذاعته اخيراً وزارة العدلية بتاريخ ١٥-١١-١٩٣١ تحت رقم ٨-٦-١٨٥٠ متضمناً جواز حجز اراضي المدين وامـلاكه غير المسجلة وبيعها بواسطة دائرة الاجراء لاستيفاء الذمة المطلوبة منه ·

ان المقصد من لفت نظر المجلس المشار اليه الى هذا البلاغ هو اعتقاد اللجنة بأنه قـد يكون من دواعي تسهيل اصدار القروض بالكفالة المتسلسلة خدمة للزراع المعوزين الذين كانت اوضاع اراضيهم قبل صدور البلاغ المذكور لاتساعدهم على تقديمها ضمانا للقروض الزراعية ·

٤ - لقد اطّلعت اللجنة على ان مبلغ بقايا الضرائب حتى غاية شهر ايلول سنة ١٩٣١ تبلغ ١٢٥٤٠٥ جنيهات و ٩٣٦ ملا فاذا أسقط منها ماقُرر وسيقرر تنزيله يبقى ٦٣٦٨٤ جنيها و٦٨٧ ملا وان الحكومة مع ذلك آخذة في التحقيق عن مقدار ماهو متعذر التحصيل من هذه البقية بسبب النزوح او الوفاة او العجز عن الاداء وان جملة ماحُصّل من البقايا غير الموجلة حتى نهاية الشهر الماضي يبلغ ٢١٦٤ جنيها تقريبا فمن هذه المعلومات يفهم ان الحكومة قد سارت في الحقيقة على مبدأ حصر المطالبة في المقتدرين على الدفع واهتمت بتصفية بقية البقايا لذلك فان غاية ماتوصي به اللجنة في هذا الموضوع انما هو ان تستعجل الحكومة باكمال التصفية وان تؤكد على موظفيها بان لايطالبوا غير المقتدرين على دفع ذممهم الأميرية سواء اكانوا في المقاطعات الجنوبية ام في المقاطعات الاخرى لان هذه المقاطعات تشتمل على محال سكانها عاجزون بسبب الفقر والضنك الشديد عن دفع ذممهم الاميرية ومن الضروري ان يُنظر فيما يخفف الضنك عنهم ويسعفهم ·

٥ - وكذلك توصي اللجنة الخاصة بان تُتّبع هذه الخطة ذاتها في المطالبة بالقروض الزراعية فلا يضيق على المدين غير المقتدر بل يمهل الى الموسم القادم ·

٦ - لقد اتصل باللجنة ان هنالك مشروعاً يقضي بوضع ضريبة على الموظفين بقصد ان تخصص لمعونة الزراع المحتاجين وعليه فانها تستنهض همة الحكومة في انهاء درس هـذا المشروع في اقرب وقت

ممكن .

٧ – لايسع اللجنة الخاصة الا ان تصرح بقناعتها بانه لامندوحة من تدبير مبلغ كاف يُعطى اعانة للمحتاجين الذين قد لاتساعدهم ظروفهم واوضاعهم على الاستفادة من القروض الزراعية فان هـذا الامر ضروري جـداً في نظرها وهي من اجل ذلك تتقدم بالتوصية به بشدة وتأكيد .

٨ – وتتقدم اللجنة بلفت نظر الحكومة خاصة الى عشائر الحويطات والمناعين والحجايا و بني صخر والسرحان و بني خالد وسائر العشائر الرحل والى ماوصلوا اليه من الضيق والضنك لتعمل على مساواتهم بغيرهم من البدو والحضر في جميع المساعدات التي تقوم بها الحكومة للزراع من قروض زراعية بالكفالة المتسلسلة واعفاء غير المقتدرين منهم من الضرائب واعطاء المحتاجين اعانات بقدر يكفل تخفيف عوزهم على قدر الامكان .

٩ – وترى اللجنة الخاصة ان تؤلف الحكومة لجنة مؤلفة من تسعة اشخاص يكون بينهم عضو من المجلس التشريعي عن كل مقاطعة مع ملاحظة تمثيل العشائر لتنظر في توزيع القروض والاعانات بصورة تكفل حصول المساوات بين المحتاجين .

عوده بك – لايسعني الا اعلان الشكر الى اللجنة التي نظمت تقريرها هذا مستوفى من جميع نواحيه واقترح احالته على الحكومة للعمل بمقتضاه .

عادل بك – ليس لي ماأقوله في هذا الصدد سوى استنهاض همة الحكومة في الاسراع لما يطلبه المجلس الموقر في هذا التقرير لكي لاتفوت الفائدة من القروض والاعانات لان موسم الزراعة كاد ان ينتهي ويوجد كثير من الزراع لم يباشروا زراعة اراضيهم حتى الآن .

متري باشا الزريقات – اشكر الحكومة الموقرة على اهتمامها بأمر الزراع والمحتاجين الا انه لايتم الشكر الا بعد التنفيذ والحكومة لايخفاها احوال الاهالي والضيق الشديد الذين هم واقعون فيه لما الم بهم من بلاء القحط وآفة الجراد فاذا لم تتدارك الحكومة حالة الفلاح قبل فوات الوقت فان الزارع يضمحل والحكومة تخسر فعليه الفت نظر الحكومة لمداركة الامر قبل فوات موسم الزراعة .

قاسم بك المنداوي – ليس يخاف على الحكومة ان بعض القرى قدمت مضابط طلبت فيها تأجيل القروض الزراعية عنها للموسم القادم وان مجلس ادارة المصرف الزراعي استناداً على توصية مفتش الزراعة اقر عدم التأجيل ولما كانت حالة تلك القرى لاتساعدهم على دفع مابذمتهم من المبالغ فاني الفت نظر الحكومة الى توصية مجلس ادارة المصرف الزراعي باعادة النظر في قراره وتأجيل مايطلب

من تلك القرى من القروض الزراعية للموسم القادم .

وكيل الرئيس – كنتم اقترحتم تأجيل البحث في هذا الموضوع .

عادل بك – لا ياسيدي .

عوده بك – كان طلب التأجيل في موضوع الجواب على سؤال سعيد بك المفتي فقط

حسين باشا الطراونه – ارى ان تقرير اللجنة كاف للغاية المطلوبة واننا نكرر الرجاء بتوصية الحكومة لتسرع بتنفيذ توصيات اللجنة الواردة في تقريرها .

وكيل الرئيس – هل توافقون على احالة التقرير المذكور على الحكومة ؟

«فقرر المجلس احالة التقرير المبحوث عنه على الحكومة لاجراء مقتضاه بسرعة .»

وكيل الرئيس – فليقرأ قرار اللجنة المالية الذي اتخذته حول اقتراح سعيد بك المفتي بشأن منع اصدار الحبوب ورفع الضريبة عن الدقيق الاجنبي

فقرئ :

اجتمعت اللجنة المالية بتاريخ ٢١–١١–٩٣١ ولدى تلاوة الاقتراح الذي قدمه حضرة العضو المحترم سعيد بك المفتي بتاريخ ١٢–١١–٩٣١ .

ظهر ان المومأ اليه يرى ان المصلحة العامة في الوقت الحاضر تقضي برفع الضريبة المفروضة على الدقيق الاجنبي لان هذا التدبير من شأنه ان ينعش الطبقة الفقيرة ويمكنها من الحصول على القوت الضروري .

وبعد مداولة الرأي وجد من الموافق أخذ آراء رئيس الغرفة التجارية ورئيس البلدية وبضعة اشخاص من التجار والزراع ممن لهم خبرة في الموضوع ولقد اصغت اللجنة بكل انتباه للاقوال التي ابديت في صدد الاقتراح المبحوث عنه وبعدئذ تداولت الرأي وفي النتيجة حصلت لديها القناعة بالامور الآتية : –

١ – ان كميات الحبوب الموجودة في شرق الاردن برسم البيع تخص التجار في معظمها اي بمقدار خمسة وتسعين في المائة على الاقل وما بقي يخص الزراع اي ان الكمية التي يمكن ان تعرض للبيع مما هو موجود لدى الزراع تتراوح بين الخمسة والعشرة في المائة .

٢ – لقد دلت المعلومات الاحصائية الموجودة في دائرة الجمارك والمكوس على انه أُستورد لهذه البلاد خلال سنة ٩٢٩ المالية كميات من الدقيق الاجنبي تبلغ ٨٨٤٠٣٣ كيلو وكان ذلك قبل وضع الضريبة على هـذا الصنف اما بعد وضعها عليه فقد بلغ مجموع المستورد ١٢٧٥٠٤ كيلوات

مما يدل على ان استيفاء الضريبة قد انزل معدل الوارد في السنة المذكورة من الدقيق الاجنبي الى ما يقارب السبع اذا ما قيس بما جلب منه في السنة التي قبلها وهـذا يدل دلالة واضحة على ان رفع الضريبة عن الدقيق ستؤدي حتماً الى هبوط اسعار الحبوب ·

وبناء على ما ذكر ترى اللجنة المالية ان مصلحة الزراع في الوقت الحاضر تقضي حتماً برفع ضريبة البلدية عن الدقيق الاجنبي في اقرب وقت بشرط ان تدرس الحكومة في بداية شهر مايس المقبل قضية اعادة تلك الضريبة حتى اذا ظهر وتحقق وقتئذ ان هـذا التدبير مما تتطلبه مصلحة الزراع قرر ذلك من دون تأخير لئلا يتضرر الزراع من وجود الدقيق فلا يحصلون على اسعار موافقة ·

وكذلك تقترح اللجنة المالية على الحكومة ان تفكر في رفع رسوم الجمرك ايضاً عن الدقيق الاجنبي فاذا وجد ذلك ممكناً اقرته في القريب العاجل لان اللجنة تتوقع فائدة كبرى ايضاً من وراء تحقيق هـذا الامر ·

عوده بك – اني ارى ان يكون تعديل قانون وضع الضريبة على الدقيق الاجنبي بمعنى « ان توضع مادة قانونية تخول المجلس التنفيذي حق تقدير الظروف برفع الضريبة وعند الاقتضاء لاعادتها دون الحاجة لسن قانون جديد بكل آن وزمان » ·

حسين باشا الطراونة – اقترح ان يكون تعديل رفع الضريبة كما جاء في قرار اللجنة المالية لغاية شهر مايس ليس الا صيانة لمحصولات البلاد ·

عوده بك – لو فرض لاسمح الله وكان الموسم الآتي على خلاف ما يرام فيحتاج الامر الى جمع المجلس مرة اخرى لسن قانون آخر · اما اذا اعطيت الصلاحية للمجلس التنفيذي في تقدير الظروف لرفع الضريبة وابقائها عند ما يُرى ان البلاد في حاجة للدقيق الاجنبي او ليست في حاجة اليه

عادل بك – لقد كنت ارمي من وراء اقتراحي بحوالة تقرير العضو الزميل سعيد بك المفتي في هذا الموضوع على اللجنة المالية لتأخذ رأي الزراع والتجار من ذوي الخبرة في امر ذلك التقرير اي البحث الكافي عن مسئلة تجارية هامة قد تؤثر في مصلحة البلاد كل التأثير وبالطبع كنت ارغب ان تقوم اللجنة المالية ببحث ليس فقط على الظواهر بل على امور راهنة ترشدها السبيل السوى ·

اني مع موافقتي على رفع الضريبة عن الدقيق الاجنبي وتقديري حسن النية التي حدت بالزميل سعيد بك الى تحرير تقريره ارى، ان اللجنة المالية لم تبحث في الامر كما يجب ولم تتمعن في الامور ولا استندت على احصاآت صحيحة في تقديرها هذا الامر · اقول ذلك ليس من اجل الاعتراض على رفع الضريبة كما جاء في قرارها بل لأظهر للمجلس الموقر بان الشق الاول الذي اتى في تقرير

حضرة الزميل سعيد بك المفتي هو ضار في مصلحة البلاد كل الضرر واعني بذلك منع اصدار الحبوب لخارج بلاد الامارة ·

ثم ابتدئ في البحث عن البندين الذين اتيا في قرار اللجنة المالية لتأييد الاقتراح الوارد من حضرة الزميل سعيد بك · فاللجنة حفظها الله تقول « في البند الاول من تقريرها – ان كميات الحبوب الموجودة في شرق الاردن برسم البيع تخص التجار في معظمها اي بمقدار ٩٥ في المائة على الاقل الخ · · · » فعلى اي احصاء استندت اللجنة المالية في تقدير هذا الرقم ووضعه بشكل ثابت امام هذا المجلس الموقر ·

اني ارى انه لا يوجد اي احصاء لدى الحكومة ولا اطلعت اللجنة المالية على احصاء من هذا القبيل بل كانت تقديراتها مستندة الى بضعة آراء أدليت لها من قبل بعض الاشخاص · ومع ذلك لو فرضنا حقيقة ان معظم كميات القمح الموجودة في بلاد الامارة هي لدى التجار افليس من واجبنا ان نفكر في مصلحة التجار ايضاً ؟ لانهم على اعتقادي هم محور الحركة الاقتصادية في هذه البـلاد.

تقول اللجنة المالية في البند الثاني « – قد دلت المعلومات الاحصائية الموجودة في دائرة الجمارك والمكوس على انه استورد لهذه البلاد خلال سنة ١٩٢٩ المالية كميات من الدقيق تبلغ ٨٨٤٠٣٣ كيلو وكان ذلك قبل وضع الضريبة على هذا الصنف اما بعد وضعها عليه فقد بلغ مجموع المستورد ١٣٧٥٠٤ كيلوات مما يدل على ان استيفاء الضريبة قد انزل معدل الوارد في السنة المـذكورة من الدقيق الاجنبي الى ما يقارب السبع اذا ما قيس بما جلب منه في السنة التي قبلها الخ · · · » فهل فكرت اللجنة ان تزايد الادخالات في سنة ١٩٢٩ كان فقط لسبب عـدم وجود الضريبة على الدقيق الاجنبي وان التناقص الحالي كان بسبب وجود فرض الضريبة المذكورة ؟

اني اعتقد ان تزايد الوارد في سنة ١٩٢٩ كان ناتجاً عن رخص الاسعـار في الدقيق الاجنبي وبسبب كثرة الاخراجات من بلاد المسكوف وكذلك من بلاد اوستراليا · واما في هذه السنة فلا بد لي من القول بان هنالك مؤتمراً زراعياً قد اجتمع في (روما) وقرر ان محصولات هذا العام هي متوسطة وان محصولات البلاد الروسية ناقصة جداً عن حدها الطبيعي بحيث لا يمكن للحكومة الروسية ان تُصدر منها كميات كبيرة للخارج · اقول ذلك بمناسبة الفكرة التي لاحظتها في هذا القرار من ان رفع الضريبة عن الدقيق الاجنبي سوف يُكثر من الادخالات منه ويُخفف الضائقة عن المحتاجين · غير اني اعتقد ان اسعار الدقيق الاجنبي قد لا تتبدل لمدة شهرين او اكثر ريثما تظهر نتيجة محصول العام المقبل سواء رفعت هذه الضريبة او لم ترفع · واعتقد ان السعر سيستقر بدرجة لا تنقص قط عن سعر الحنطة الموجودة في هذه البلاد ·

اني بحثت هذا البحث ليس للاعتراض على رفع الضريبة فقط كما اسلفت، بل للاعتراض على خطة الحكومة المتخذة بشأن منع اصدار الحبوب ·

اعتقد ان ترفّع اسعار الحبوب المحلية التي تصدر للخارج هو لصالح هذه البلاد · لان شرق الاردن هي بلاد اصدار وليست بلاد استيراد · وان ترفع الاسعار في البلاد المجاورة المحتاجة لمحصولات هذه البلاد من الحبوب هو في مصلحة الاهالي والتجار معاً · لذلك أُلفت انظار الحكومة الى درس هذا الموضوع درساً دقيقاً غير سطحياً وان تتبع خطة حرية التجارة سواء اكان في امر الادخالات او الاخراجات لان هذه الخطة هي التي يمكنها ان تعدل السعر وتبقيه على حد يتناسب مع القيمة الحقيقية · واما بصدد الاقتراح بان نُعطي الصلاحية للحكومة بتعديل قانون وضع الضريبة المبحوث عنها برفعها او وضعها تكراراً فاني اخالف بذلك لانه سبق ان قررنا في صدد قانون الكحول بان وضع الضرائب وتزييدها او تنقيصها هو من خصائص المجلس التشريعي · فطالما ان اللجنة المالية ترى ان تكون مدة رفع الضريبة عن الدقيق الاجنبي لغاية شهر مايس فلا بأس من سن مادة قانونية تفي بالمرام · واعتقد انه في بدء ظهور المحصول المحلي لا يبقى حاجة للدقيق الاجنبي ويُصبح ادخاله ضرر في مصلحة البلاد ·

شكري بك — ان الذي فهمته من اقوال الاستاذ عادل بك انه يريد ان يقول ان الحكومة لم تحسن صنعاً في منع اصدار الحبوب ولقد كنت متوقعاً من عادل بك الذي انتقد اللجنة المالية مدعياً بانها لم تستند الى احصاآت وتدقيقات كافية ان يأتي هو بدوره ويعزز رأيه بذلك البحث الدقيق وتلك الاحصاآت الصحيحة · اني لم استطع ان اقف على شيء من ذلك في كلام الاستاذ واقول رداً على ماعزاه الى اللجنة المالية ان اللجنة تباحثت كثيراً مع اشخاص من ذوي الخبرة ولكني آسف لان اللجنة لم تستطع ان تجتمع بالاشخاص الذين كان يرغب الاستاذ ان تجتمع اليهم ·

قد نوه بالاحصاآت ولكن هل الاستاذ عادل بك يستطيع ان يقول انه يوجد في هذه البلاد احصاآت دقيقة يمكن للانسان ان يرجع اليها ·

ان غاية ما كان في مقدور اللجنة هو ان تباحث اشخاص من ذوي الخبرة واطمئنه « اي الى الاستاذ عادل بك » بان اللجنة قد استندت الى معلومات ادلى بها اليها بعض التجار فيما يتعلق بالكميات الموجودة لدى التجار والكميات التي يمكن ان تعرض للبيع من قبل الزراع ·

لا اريد ان اطيل البحث في هذا الموضوع غير اني انكر انكاراً تاماً على الاستاذ ماقاله من ان اللجنة المالية قد بنت تقريرها على معلومات بسيطة ·

اني اعتقد ان هذا الامر امر خطير واجد ان الموقف الحاضر يتطلب انجاز جميع الاجراءآت اللازمة سواء اكانت لمنع اصدار الحبوب من ان تخرج الى الخارج او لرفع الضريبة عن الدقيق الاجنبي · ومع ذلك فان اللجنة قد اقترحت على الحكومة ان تنظر في هذا الامر في الموسم القادم وحينئذ ينبغي لها ان تفعل ماتقتضيه مصلحة الزراع ·

متري باشا الزريقات — نعلم جميعنا انا وزملائي الكرام ان رفع الضريبة عن الدقيق الاجنبي هي مما تنقص من واردات الحكومة الا ان الضرورة لها احكام فبصفتي احد النواب عن الجنوب اعلم علم اليقين بانه من حدود العقبة الى حدود سيل الحساء يقدر عدد المحتاجين من السكان في المائة مائة ومن حدود سيل الحساء الى حدود الموجب بالمائة تسعين فاذا منع مورد الطحين الاجنبي لهذه البلاد فقد يمكن ان يصل سعر صاع القمح الواحد من خمسة عشر قرشاً الى عشرين قرشاً لان هذا الصنف مدخر لدى اناس معدودين واذا ورد الطحين الاجنبي بكثرة تتنازل اسعار الحبوب وحينئذ يمكن للمحتاج ان يشتري قوته باسعار رخيصة ولذلك ارى من الموافق رفع الضريبة الى حلول الموسم المقبل حتى تكتفي البلاد والمحتاجين منه

عوده بك — اما انا فبدوري اقول : ان ماقدرت ان افهمه من خلاصة اقوال حضرة الاستاذ عادل بك رغم ان الحكومة قامت بواجبها وعملت بموجب قانون نافذ المفعول لديها فقد التزم جانب التجار قبل ان يفكر بتسديد ديون الزراع البائسين الذين لم يجدوا مايضعونه في بطونهم من الزاد وليس في صناديقهم من الذهب ·

يعلم الاستاذ «ان درء المخاطر اولى من جلب المنافع» فنحن اليوم في بلاد استولى عليها الجوع واذا لم نتلافى امر المجاعة فمن يمنع الشعب من ان يقوم يغتصب وينهب من صناديق التجار ماجمعوه من الذهب من عرق جبين الفلاح المسكين ولا اريد ان اطيل الكلام بل اقول ان الحكومة قامت بواجبها ومن الواجب شكر الحكومة وان تقرير الزميل سعيد بك المفتي هو مفيد جداً واني اوافق على رفع الضريبة عن الطحين الاجنبي لان ذلك سيوفر على المشتري نصف جنيه عن كل كيس ·

عادل بك — لي كلمة واحدة يامعالي الرئيس : انا لا اريد ان اجيب حضرة الزميل عوده بك على تبجحاته في اقواله انه يدافع عن مصلحة المزارع المسكين · ولكن اريد ان اسأله هل انه فكر دقيقة واحدة في اسعار الحبوب وكيفية صعودها ووصولها الى المبلغ الذي وصلت اليه عندما قررت الحكومة منع اصدار الحبوب ؟ وهل درس الموقف التجاري في هذه البلاد وعلم ان قيمة الحبوب لم تتنازل تنازلا كافياً لسد عوز المزارع المسكين الذي يرثى لحالته حضرة الزميل ؟ وهل فكر بانه اذا رفعت الضريبة عن الدقيق الاجنبي لا يباع بأرخص من سعر الحنطة الذي كان قبل تقرير الحكومة من منع اصدار الحبوب · فموضوع تجارى مثل هذا لا ارى من السهل ان يبت فيه بالسرعة التي

بنت فيه اللجنة لذلك فاني اكرر كلامي بالحاح وشدة بان رفع الضريبة عن الدقيق الاجنبي هو في محله غيران منع اصدار الحبوب للخارج كان ضرراً لهذه البلادلا يستهان به ·

اعتقد ان امامنا مثال واضح وهو ما وصلت اليه حالة الزراع في سنة ٩٢٦ لما اصدرت حكومة الركابي باشا امرها بمنع اصدار الحبوب وما كان من جراء ذلك من التأثير غير الحسن على اسعار الحبوب الذي حصل بسبب ذلك المنع ·

عوده بك — اجيب الاستاذ بان الحكومة ومن جملتها العاجز لم تتخذ قرارها الا بعد تفكير عميق فليطمئن باله · ومن القواعد العمومية عندما يقع مرض سار فاول الامر تفتكر دائرة الصحة في ايقاف سراية المرض ومن ثم نعود لمعالجة المرضاء ·

شكري بك — اعتقد ان بحثنا قد نضج وانه ينبغي ان يكون قاصراً على قضية رفع الضريبة عن الدقيق الاجنبي وان القضية الاخرى ليست من مواضيع جلستنا في هذا اليوم · لذلك اقترح ان يعرض على الرأي قرار اللجنة المالية في هذا الموضوع ·

وكيل الرئيس — هل توافقون على قرار اللجنة المالية ؟

«فوافق المجلس على احالته على الحكومة لسن قانون بهذا المعنى ·»

وكيل الرئيس — فليقرأ قرار لجنة القوانين حول ملاحظة سمو الامير المعظم على قانون المحكمة الخاصة لشرق الاردن وسوريا وجبل الدروز ·

فقرئ :

١ — اطلعت اللجنة على ملحوظات سمو الامير المعظم بشأن (قانون المحكمة الخاصة لشرق الاردن وسوريا وجبل الدروز لسنة ١٩٣١) وقررت رفع المادة السابعة من الصيغة التي كان اقرها المجلس التشريعي وتعديل نص الفقرة الثانية للمادة الثامنة بحسب ملحوظات سموه العالي بحيث يصير النص :

« اذا صدر حكم على افراد عشيرة بدفع تعويض (سواء اكان نقداً او مثلا) وذلك بصورة مشتركة فينفذ هذا الحكم بمقتضى احكام قانون تحصيل الاموال الاميرية او بحبس مشايخ العشيرة الى ان يتم الدفع ·

اما الغرامات التي يحكم بها فتستوفى بمقتضى احكام قانون جباية الاموال الاميرية المعمول به اذذاك ·»

حمد باشا بن جازي — اطلب تأجيل النظر بهذا القانون الى وقت آخر ·

حديثه باشا الخريشة — وانا كذلك بصفتي احد نواب البدو من عشائر بني صخر وما يتبعها وبالنظر لما لهذا القانون من علاقة بالعشائر المذكورة اطلب تأجيله لجلسة اخرى ·

وكيل الرئيس — هل توافقون على تأجيل البحث فيه للجلسة القادمة ؟

«فوافق المجلس على تأجيل البحث فيه لجلسة يوم الخميس القادم ·»

وكيل الرئيس — فليقرأ قانون الميزانية الخاص الموقت رقم(٣)لسنة ١٩٣١ ·

فقرئ كما هو منشور في العدد (٣١٦) من الجريدة الرسمية

«فوافق المجلس على احالته على اللجنة المالية ·»

وكيل الرئيس — فليقرأ قانون الميزانية الخاص الموقت رقم (٤) لسنة ١٩٣١

فقرئ كما هو منشور فى العدد (٣٢٠) من الجريدة الرسمية

«فقرر المجلس احالته على اللجنة المالية ·»

وكيل الرئيس — فليقرأ قانون الميزانية الخاص الموقت رقم (٥) لسنة ١٩٣١

فقرئ كما هو منشور في العدد (٣٢٠) من الجريدة الرسمية ·

«فقرر المجلس احالته على اللجنة المالية ·»

وكيل الرئيس — فليقرأ قانون الميزانية الخاص الموقت رقم (٦) لسنة ١٩٣١

فقرئ كما هو منشور في العدد (٣٢١) من الجريدة الرسمية ·

«فقرر المجلس احالته على اللجنة المالية ·»

وكيل الرئيس — فليقرأ قانون الميزانية الخاص الموقت رقم (٧) لسنة ١٩٣١

فقرئ كما هو منشور في العدد (٣٢٤) من الجريدة الرسمية ·

«فقرر المجلس احالته على اللجنة المالية ·»

وكيل الرئيس — مواضيع جلسة يوم الاثنين القادم :

١ — القانون الملحق لقانون ميزانية سنة ١٩٢٩ — ١٩٣٠ (الذي اعيد من اللجنة المالية)

٢ — » » » » ١٩٣٠ — ١٩٣١ ·

٣ — مشروع قانون سكك الحديد ·

٤ — قرار اللجنة الادارية المتخذ حول شكاية الحجار بن بشان رسوم المقالع

وانفضت الجلسة

سكرتير المجلس التشريعي
عمر زكي

✻ تصحيح خطأ مطبعي ✻

في العدد ٦٣ من ملحق الجريدة الرسمية

الصحيفة	السطر	الخطأ	الصواب
٥٠	٤	٢٩—١١—١٩٣١—	٢٩—١١—١٩٣٠